المحكم من الدلائل والبراهين على المحبة والمودة بين النبي ﷺ وخلفائه الراشدين

والرد على من اشتبه عليه الأمر من أهل البدع الضالين المتنبئون في عهد الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه

إعداد

الدكتور فهد بن سعد المقرن

مقدم لـ

«مؤتمر السابقون الأولون ومكانتهم لدى المسلمين

(الثالث) الخلافة الراشدة

والقيم الفكرية والحضارية»

إن الحمد لله نحمده، و نستهديه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن محمداً عبدُه و رسولُه.

وبعد:

فقد طلب منى الأخوة في مبرة آلال والأصحاب كتابة بحث مختصراً عن علاقة النبي ﷺ بالخلفاء الراشدين واستجابة لرغبتهم الكريمة كتبت هذا البحث عن قضية مهمة غاية الأهمية، وهي منهج أهل السنة في التعامل مع المتشابه من النصوص وأنهم يردونها إلى المحكم، وأن الطريقة المخالفة لمنهج أهل السنة التي ذمها الله في كتابه هي إتباع المتشابه من النصوص والإعراض عن المحكم كما قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾[1].

قال ابن عباس: فيحملون المحكم على المتشابه، والمتشابه على المحكم ويلبسون، فلبس الله عليهم[2].

ولهذا يقول الإمام أحمد بن حنبل عن أهل البدع:«قولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم فنعوذ بالله من فتن المضلين»[3].

---

(١) سورة آل عمران الآية (٨).

(٢) ينظر: تفسير بن أبي حاتم ٢/ ٥٩٥

(٣) مقدمة الرد على الزنادقة والجهمية ١/ ٦.

فمن أعظم الأسباب التي ضلت بها الفرق عن المنهج المستقيم هي قضية إتباع المتشابة من النصوص والإعراض عن المحكم.

ولهذا رأيت أن أكتب في هذا الموضوع والله أسأله التوفيق إلى الحق والصواب.

أولاً: أهداف البحث:

بيان معنى المحكم والمتشابه.

الجواب عن النصوص المتشابه في علاقة النبي ﷺ بخلفائه الراشدين.

ثانياً: إشكالية البحث:

١. ما المحكمات في علاقة النبي ﷺ بأصحابه؟

٢. ما طريقة أهل السنة في الجواب عن المتشابه من النصوص؟

ثالثاً: منهجية البحث:

عزوت الآيات القرآنية الكريمة إلى أرقامها وسورها.

خرجت الأحاديث النبوية من كتب السنة المشهورة، وإذا لم يكن الحديث في الصحيحين فأنقل كلام المحدثين في الحكم عليه.

ترجمت للأعلام غير المشهورين في البحث بالرجوع إلى كتب التراجم.

وأرجوا من الله التوفيق والسداد، وأسأل الله تعالى أن يفع بهذا البحث كاتبه وقارئه وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

رابعاً: خطة البحث:

المبحث الأول: المحكم والمتشابه.

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: معنى المحكم والمتشابه.

المطلب الثاني: منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع المتشابه.

المبحث الثاني:

نماذج تطبيقية للمحكم والمتشابه في علاقة النبي ﷺ بأصحابه رضي الله عنهم.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول:حديث الذود عن الحوض.

المطلب الثاني:حديث رزية الخميس.

المطلب الثالث: حديث المنزلة.

الخاتمة.

الفهارس

المبحث الأول: المحكم والمتشابه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:معنى المحكم والمتشابه.

المحكم لغة:

من الحكم والقضاء، والعلم والفقه، وهو مصدر حكم يحكم، والمحكم الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب، فعيل بمعنى مفعل أحكم فهو محكم، وفي حديث ابن عباس:(قرأت المحكم على عهد رسول الله ﷺ)[1]، يريد المفصل من القرآن لأنه لم ينسخ منه شيء، وقيل: هو ما لم يكن متشابها لأنه أحكم بيانه بنفسه ولم يفتقر إلى غيره[2].

وجاء في اللسان: «أحكمت الشيء فاستحكم، صار محكما، واحتكم الأمر، واستحكم: وثُقَ.

و حَكَمَ الشيء و أَحْكَمَهُ كلاهما: منعه من الفساد»[3].

ومن هذه المعاني نخلص إلى أن الإحكام يأتي بمعنى الإتقان، وبمعنى المنع، والمحكم هو المتقن، الممتنع عن الخلل.

---

(١) أخرجه البخاري بسنده عن سعيد بن جبير قال: وقال ابن عباس: (ثم توفي رسول الله ﷺ وأنا بن عشر سنين وقد قرأت المحكم) (٤٧٤٨) ٤/ ١٩٢٢.

(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور ١٢/ ١٤١، والنهاية في غريب الحديث١/ ٤١٩

(٣) لسان العرب لابن منظور ١٢/ ١٤٣

معنى المتشابه لغة:

الشبه ضرب من النحاس، يلقى عليه دواء فيصفر، وسمي شبها لأنه شبه بالذهب، وفي فلان شبه من فلان أي شبيهه، وتقول: شبهت هذا بهذا، وأشبه فلان فلانا، وأشبه الشيء الشيء ماثله، والمشبهات من الأمور المشكلات، تشابه الشيئان أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا، وشبه فلان علي إذا خلط، واشتبه الأمر[1]

وهي كلمة تدل على المماثلة والمشاكلة بين الشيئين، يقال: تشابها، واشتبها: إذا أشبه كل واحد منهما الآخر.

قال في تاج العروس:«وشابَهَهُ وأَشبَهَهُ: ماثلَهُ ، ومنه: منْ أَشبَه أباهُ فما ظلَم ؛ ويُروَى:

ومنْ يشابه أبه فما ظلَم (و) أَشبَه الرّجُلُ (أُمّهُ): إذا (عجَزَ وضعُفَ)»[2]

المحكم والمتشابه في الاصطلاح:

تعددت تعاريف أهل العلم لحد المحكم والمتشابه فمنها:

١ - المحكم ما عرف تأويله وفهم معناه وتفسيره، والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل .

(١) ينظر :العين للفراهيدي ٣/ ٤٠٤، تهذيب اللغة للأزهري٦/ ٥٨، والمحيط في اللغة للطالقاني٣/ ٣٩٦، والمعجم الوسيط ١/ ٤٩٠ .

(٢) تاج العروس٣٦/ ٤١١

٢- المحكم ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والمتشابه ما يحتمل وجوهاً، فإذا ردت إلى وجه واحد وأبطل الباقي، صار المتشابه محكما .

٣- المحكم ناسخه وحرامه وحلاله وفرائضه وما نؤمن به ونعمل عليه، والمتشابه منسوخه وأمثاله وأقسامه وما نؤمن به ولا نعمل به، يقول ابن عباس رضي الله عنهما: (المحكمات ناسخه وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه وما يؤمر به ويعمل به)[١]، وكذا روي عن عكرمة ومجاهد وقتادة والضحاك ومقاتل بن حيان والربيع بن أنس والسدي أنهم قالوا: المحكم الذي يعمل به[٢].

٤- المحكم الذي ليس فيه تصريف ولا تحريف عما وضع له والمتشابه ما فيه تصريف وتحريف وتأويل .

٥- المحكم ما كان قائما بنفسه، لا يحتاج إلى أن يرجع فيه إلى غيره، والمتشابه ما يرجع فيه إلى غيره[٣].

وخلاصة هذه الأقوال تجتمع على أن المحكم ما لا يحتاج في معرفة معناه إلى غيره، والمتشابه ما يحتاج في معرفة معناه إلى غيره.

---

(١) ابن كثير: تفسير ١/ ٣٤٧، وابن جرير:جامع البيان ٣/ ١٧٢، والسيوطي:الدر المنثور ٢/ ١٤٤

(٢) البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود، (١٤٠٧هـ)، معالم التنزيل، بيروت، دار المعرفة، ١/ ٢٧٩.

(٣) السيوطي: جلال الدين، (١٣٥٤)، الإتقان في علوم القرآن، القاهرة، طبعة مصطفي البابى الحلبي، ٣/ ٣٩٠، و الزركشي: بدر الدين، (١٩٧٢)، البرهان في علوم القرآن للإمام، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، طبعة دار المعرفة، ١/ ١١٢.

فكل نص شرعي دل ظاهر لفظه على معنى غير مراد شرعاً، فهو من المتشابه، يحتاج إلى أن يرد إلى النصوص المحكمة ليفهم على وجهه المراد.

وكل نص دل ظاهره على معنى صحيح، ولكن يحتاج إلى ما يفسره ويبينه؛ فالأخذ به دون الرجوع به إلى ما يبينه أخذ بالمتشابه[١].

فالتشابه والإحكام كما يجري في القرآن يجري في السنة، قال ابن قتيبة(٢٧٦ه):" وعلى هذا المثال كلام رسول الله ﷺ وكلام صحابته والتابعين، وأشعار الشعراء، وكلام الخطباء، ليس منه شيء إلا وقد يأتي فيه المعنى اللطيف، الذي يتحير فيه العالم المتقدم، ويقر بالقصور عنه النقاب المبرز[٢].

قال السيوطي(٩١١هـ):

وغير ما عورض فهو المحكم ترجم في علم الحديث الحاكم
ومنه ذو تشابه لم يعلم تأويله، فلا تكلم تسلم
مثل حديث إنه ليغان كذا حديث أنزل القرآن)[٣]

(١) ينظر: المحكم والمتشابه في التكفير والجهاد، محمد بازمول ٧.
(٢) مشكل القرآن ٨٧.
(٣) ألفيه السيوطي في علم الحديث شرح أحمد شاكر ٢١٢

المطلب الثاني: منهج أهل السنة في التعامل مع المحكم والمتشابه:

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[1].

قال ابن الحصار: «قسم الله آيات القرآن إلى محكم ومتشابه، وأخبر عن المحكمات أنها أم الكتاب ؛ لأن إليها ترد المتشابهات وهي التي تعتمد في فهم مراد الله من خلقه في كل ما تعبدهم به من معرفته وتصديق رسله وامتثال أوامره واجتناب نواهيه، وبهذا الاعتبار كانت أمهات.

ثم أخبر عن الذين في قلوبهم زيغ أنهم هم الذين يتبعون ما تشابه منه، ومعنى ذلك أن من لم يكن على يقين من المحكمات وفي قلبه شك واسترابة كانت راحته في تتبع المشكلات المتشابهات، ومراد الشارع منها التقدم إلى فهم المحكمات وتقديم الأمهات حتى إذا حصل اليقين ورسخ العلم لم تبال بما أشكل عليك، ومراد هذا الذي في قلبه زيغ التقدم إلى المشكلات وفهم المتشابه قبل فهم الأمهات وهو عكس المعقول والمعتاد والمشروع..»[2].

---

(١) سورة آل عمران الآية (٧).

(٢) الإتقان ٣/ ١١

منهج أهل السنة في رد المتشابه إلى المحكم:

أهل السنة يردون المتشابه من النصوص إلى المحكم، فيفسرون النصوص بعضها ببعض، لأنها كلها من كلام الله، فالقرآن وحي، والسنة النبوية من الوحي أيضاً، وأما أهل الزيغ فينزعون إلى المتشابه فيجعلونه أصلا يبطلون به النصوص المحكمة.

فأهل السنة يفهمونها بمجموعها لا بمفرداتها، ويفسرون النصوص بعضها ببعض، قال الإمام أحمد (٢٠٤ه):«الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا»[١].

قال ابن حزم (٤٠٦ه):«تأليف كلام رسول الله ﷺ، وضم بعضه إلى بعض، والأخذ بجميعه فرض لا يحل سواه»[٢].

يقول ابن حجر(٨٥٢ه) في بيان ذلك:«إن المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها، ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق، ويشرحها على أنه حديث واحد، فإن الحديث أولى ما فسر بالحديث»[٣].

ويبين الطحاوي(٣٢١هـ) طريقة أهل السنة والجماعة في رد المتشابه إلى المحكم وأنهم يلتمسون تأويله من المحكمات، فإذا لم يجدوا تأويله وقف عند ذلك، فيقول:«هكذا يكون أهل الحق في المتشابه من القرآن يردونه إلى عالمه وهو

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢١٢.
(٢) المحلى ٣/ ٢٤.
(٣) فتح الباري ٦/ ٤٧٥.

الله عز وجل ثم يلتمسون تأويله من المحكمات اللاتي هن أم الكتاب فإن وجدوه فيها علموا به كما يعملون بالمحكمات، وإن لم يجدوه فيها لتقصير علومهم عنه، لم يتجاوزوا في ذلك الإيمان به وَرَدَّ حقيقته إلى الله تعالى ولم يستعملوا في ذلك الظنون التي حرم الله تعالى عليهم استعمالها في غيره....»[1].

قال الجصاص (٣٧٠هـ):«مع علمنا بما في مضمون هذه الآية وفحواها من وجوب رد المتشابه إلى المحكم وحمله على معناه دون حمله على ما يخالفه؛ لقوله تعالى في صفة المحكمات: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ والأم هي التي منها ابتداؤه وإليها مرجعه، فسماها أماً فاقتضى ذلك بناء المتشابه عليها ورده إليها، ثم أكد ذلك بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ فوصف متبع المتشابه من غير حمله له على معنى المحكم بالزيغ في قلبه، وأعلمنا أنه مبتغ للفتنة وهي الكفر والضلال في هذا الموضع..»[2].

قال ابن القيم (٧٥١هـ) في تقرير منهج أهل السنة وأنهم يردون المتشابه إلى المحكم وأن هذا الطريق هو طريقة الصحابة والتابعين لهم بإحسان:«وأما طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث كالشافعي والإمام أحمد ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف والبخاري وإسحاق فعكس هذه الطريق، وهي أنهم يردون المتشابه إلى المحكم ويأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبينه لهم، فتتفق دلالته مع

(١) شرح مشكل الآثار ٦/ ٣٤٠، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ

(٢) أحكام القرآن ٢/ ٢٨٢

دلالة المحكم وتوافق النصوص بعضها بعضاً ويصدق بعضها بعضاً، فإنها كلها من عند الله، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض، وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره»[١].

ويبين شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذا المنهج يصار إليه في قضايا خاصة معينة فيقول:«وإنما يجوز أن يقال في بعض الآيات إنه مشكل و متشابه، إذا ظن أنه يخالف غيره من الآيات المحكمة البينة، فإذا جاءت نصوص بينة محكمة بأمر، وجاء نص آخر يظن أن ظاهره يخالف ذلك، يقال في هذا إنه يرد المتشابه إلى المحكم، أما إذا نطق الكتاب أو السنة بمعنى واحد لم يجز أن يجعل ما يضاد ذلك المعنى هو الأصل، و يجعل ما في القرآن والسنة مشكلا متشابها، فلا يقبل ما دل عليه»[٢].

ويبين الشيخ عبد الرحمن بن سعدي(١٣٧٦ه) أن هذا التشابه إنما يكون تشابه نسبياً على بعض الأمة دون البعض الآخر، فلا يسعهم إلا رد المتشابه إلى المحكم، وبهذا الطريق يتم الإيمان بالقرآن كله فيقول:«ومنه آيات تشكل على بعض الناس، فالواجب في هذا أن يرد المتشابه إلى المحكم والخفي إلى الجلي، فبهذه الطريق يصدق بعضه بعضا ولا يحصل فيه مناقضة ولا معارضة»[٣].

---

(١) إعلام الموقعين٢/ ٢٩٤.

(٢) مجموع الفتاوى١٧/ ٣٠٧.

(٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ١/ ١٢٢.

المبحث الثاني:

نماذج تطبيقية للمحكم والمتشابه في علاقة النبي ﷺ بأصحابه رضي الله عنهم

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حديث الذود عن الحوض.

فالمحكم من علاقة النبي ﷺ بأصحابه رضي الله عنهم أنهم خير الناس، لقوله تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾[1]، وقوله سبحانه: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[2]. وقوله سبحانه: ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾[3].

---

(١) سورة محمد الآية (٢٩).

(٢) سورة التوبة الآية (١٠٠).

(٣) سورة الفتح الآية (٢٩).

ولقوله ﷺ:(خَيْرُ الناس قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ)[١].

ولقوله ﷺ:(لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فلوا أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا ما بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ ولا نَصِيفَهُ)[٢].

والمتشابة من النصوص ما ورد في حديث الحوض من حديث ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عن النبي ﷺ:«قال: إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا ثُمَّ قَرَأَ: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾[٣]. وَأَوَّلُ من يُكْسَى يوم الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ وَإِنَّ أُنَاسًا من أَصْحَابِي يُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ فَأَقُولُ أَصْحَابِي أَصْحَابِي، فيقول: إِنَّهُمْ لم يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ على أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ فَأَقُولُ كما قال الْعَبْدُ الصَّالِحُ:﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[٤][٥].

---

(١) أخرجه البخاري، ك: الأيمان، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، ح:٢٥٠٩، ومسلم، ك:فضل الصحابة، باب:فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ح: ٢٥٣٣، من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ .

(٢) أخرجه البخاري،ك: فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ لو كنت متخذا خليلاً، ح:٣٤٧٠من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، ومسلم، ك: فضائل الصحابة، باب: تحريم سب الصحابة، ح:٢٥٤٠، من حديث أبي هريرة ﷺ .

(٣) سورة الأنبياء الآية (١٠٤).

(٤) سورة المائدة الآية (١١٧-١١٨).

(٥) أخرجه البخاري، ك: التفسير، باب: قوله تعالى:(واتخذ الله إبراهيم خليلاً)، ح: ٣١٧١ .

وما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ قال قال رسول اللهَّ ﷺ: «أنا فَرَطُكُمْ على الْحَوْضِ وَلَأُنَازِعَنَّ أَقْوَامًا ثُمَّ لَأُغْلَبَنَّ عليهم فَأَقُولُ يا رَبِّ أَصْحَابِي أَصْحَابِي فَيُقَالُ إِنَّكَ لَا تَدْرِي ما أَحْدَثُوا بَعْدَكَ»(١).

ولهذا يستدل بعضهم بأن هذه الأحاديث فيها أن الصحابة ارتدوا عن النبيﷺ وخالفوا وصيته في أمته، وغير ذلك من الشبه، والجواب على هذا الشبه من وجوه:

الأولى: وهو الهدف من هذه البحث الجواب المجمل أن هذا النص من المتشابه الذي يرد إلى المحكم، فالمحكم أن النبي ﷺ أثنى على أصحابه وذكرهم بكل خير، والمتشابه ما قد يفهم أن الصحابة ارتدوا بعده، والذي لا يمكن أن تبطل به دلالة النصوص المتواترة في فضائل الصحابة ونفي هذا عنهم.

الثاني: أن المراد بهذا هم من ارتد بعده، قال الفربري: قال الفربري ذكر عن أبي عبد الله البخاري عن قبيصة قال: هم الذين ارتدوا على عهد أبي بكر ﷺ فقاتلهم أبو بكر ﷺ يعني:حتى قتلوا وماتوا على الكفر، وقد وصله الإسماعيلي من وجه آخر عن قبيصة، وقال الخطابي: لم يرتد من الصحابة أحد، وإنما ارتد قوم من جفاة الأعراب ممن لا نصرة له في الدين وذلك لا يوجب قدحاً في الصحابة المشهورين، ويدل قوله: أصيحابي بالتصغير على قلة عددهم). (٢) ﷺ وهم قليل منهم:

(١) أخرجه مسلم، ك: الفضائل باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، ح: ٢٢٩٧.
(٢) ينظر: فتح الباري ١١/ ٣٨٥، التحرير والتنوير ٢٢/ ٥٢.

قال النووي (٦٧٦ه) في شرح مسلم:«وأما أصيحابي فوقع في الروايات مصغراً مكرراً وفي بعض النسخ: أصحابي أصحابي مكبراً مكرراً، قال القاضي: هذا دليل لصحة تأويل من تأول إنهم أهل الردة؛ ولهذا قال: فيهم سحقاً سحقاً، ولا يقول: ذلك في مذنبي الأمة بل يشفع لهم ويهتم لأمرهم»(١).

الثاني: المراد بهم الخوارج الذين خرجوا على الصحابة رضي الله عنهم وقاتلوهم،وهؤلاء يقول فيهم النبي ﷺ أصحابي باعتبار ظهور علامات أنهم أمته بآثار الوضوء، وهذا المعنى تفسره الرواية الذي فيها { قالوا: يا نبي الله تعرفنا؟ قال: نعم ، لكم سيما ليست لغيركم تردون عليّ غرّاً محجلين من آثار الوضوء ، ولتصدن عني طائفة منكم فلا يصلون ، فأقول يا رب هؤلاء أصحابي ، فيجيبني ملك فيقول: وهل تدري ما أحدثوا بعدك ؟»(٢) قال في لباب التأويل في الجواب عن هذا الحديث: قيل:هم الخوارج الذين خرجوا على عليّ بن أبي طالب وقتلهم وهم الحرورية»(٣).

الثالث: المراد بهم المنافقون الذين صحبوا النبي ﷺ(٤).

---

(١) شرح مسلم ١٥/ ٦٤

(٢) أخرجه مسلم ك: الوضوء، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، ح:٢٤٧.

(٣) ينظر: لباب التأويل للخازن ١/ ٤٠١

(٤) ينظر: عمد القارئ للعيني ١٥/ ٢٤٣

الرابع: أن المراد بهم عصاة هذه الأمة وأهل البدع[١]، ويشهد لهذا ما جاء في بعض روايات الحديث بلفظ (أمتي أمتي) بدل (أصحابي)[٢]

الخامس: أن سائر أهل الأهواء لا يرون الاستدلال بخبر الآحاد في مثل هذه المسائل، وهم يتناقضون في هذه المسألة حينما يشبهون بهذا الحديث لطعن في أصحاب النبي ﷺ[٣].

(١) ينظر: فتح الباري١١/ ٣٨٦

(٢) أخرجها النسائي في الكبرى ٦/ ٣٣٩ (ح:١١١٦) من رواية ابن عباس ﷺ .

(٣) ينظر: أضواء على عقيدة الشيعة للسبحاني (٥٩٦)، وفيه:(ولذلك نرى أئمة الفقه يعملون بأخبار الآحاد في مجال الأحكام والفروع العملية ولا يشترطون إفادتها القطع أو اليقين، وهذا بخلاف العقائد التي يفترض فيها اطمئنان القلب ورسوخ الفكرة في القلب والنفس، فيرفضون خبر الآحاد في ذلك المجال ويشترطون تواتر النص أو استفاضته إلى حد يورث العلم)

المطلب الثاني:حديث رزية الخميس:

عن بن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال لَمَّا حُضِرَ رسول اللَّهِ ﷺ وفي الْبَيْتِ رِجَالٌ فقال النبي ﷺ هَلُمُّوا أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تضلون بَعْدَهُ فقال بَعْضُهُمْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قد غَلَبَهُ الْوَجَعُ وَعِنْدَكُمْ الْقُرْآنُ حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ وَاخْتَصَمُوا فَمِنْهُمْ من يقول قَرِّبُوا يَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تضلون بَعْدَهُ وَمِنْهُمْ من يقول غير ذلك فلما أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالِاخْتِلَافَ قال رسول اللَّهِ ﷺ قُومُوا قال عُبَيْدُ اللَّهِ فَكَانَ يقول بن عَبَّاسٍ إِنَّ الرَّزِيَّةَ كُلَّ الرَّزِيَّةِ ما حَالَ بين رسول اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لهم ذلك الْكِتَابَ لِاخْتِلَافِهِمْ وَلَغَطِهِمْ[1].

الشبهة: أن هذا الكتاب الذي لم يكتبه النبي ﷺ يتضمن الوصية بالخلافة لعلي رضي الله عنه .

الجواب عن هذه الشبهة:

أن المحكم في أمر الصحابة أن أفضل الناس بعد النبي ﷺ هو أبو بكر رضي الله عنه ثم عمر رضي الله عنه وهذا محل إجماع الصحابة رضوان الله عليهم حتى عند علي رضي الله عنه،فقد أخرج البخاري من حديث محمد بن الحَنَفِيَّة قال: قلت: لِأَبِي أَيُّ الناس خَيْرٌ بَعْدَ رسول اللَّهِ ﷺ؟ قال: أبو بَكْرٍ، قلت: ثُمَّ من قال: ثُمَّ عُمَرُ، وَخَشِيتُ أَنْ يَقُولَ عُثْمَانُ،قلت: ثُمَّ أنت؟ قال: ما أنا إلا رَجُلٌ من الْمُسْلِمِينَ[2]، وأن النبي ﷺ بلغ البلاغ المبين كما أمره الله بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ

(١) أخرجه البخاري ك: المغازي، باب:مرض النبي ﷺ ووفاته ح:٤١٦٩.

(٢) أخرجه البخاري ك: فضائل الصحابة، باب: ح: ٣٤٦٨.

تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[١]، ولم يترك النبي ﷺ من أمر الدين إلا بلغه فأنزل الله في كتابه: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾[٢][٣]، ولهذا قال أبوذر رضي الله عنه (تَرَكَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلا عِنْدَنَا مِنْهُ عِلْمٌ)[٤] فهذا هو المحكم، وهو أن الدين كامل وأن النبي ﷺ بلغ البلاغ المبين، ولم يترك شيئاً من أمر الدين ويهم الأمة إلا بينه، وهذه الحديث المتشابه يرد إلى المحكم.

وأما الجواب عن الشبهة: فما أجمل هنا في هذه الرواية فصل في رواية أخرى قال شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨ه) في منهاج السنة: «وأما قصة الكتاب الذي كان رسول الله ﷺ يريد أن يكتبه فقد جاء مبيناً كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول اللَّهِ ﷺ في مَرَضِهِ ادْعِي لي أَبَا بَكْرٍ وَأَخَاكِ حتى اكتب كِتَابًا فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّى مُتَمَنٍّ وَيَقُولُ قَائِلٌ أنا أَوْلَى وَيَأْبَى الله وَالْمُؤْمِنُونَ إلا أَبَا بَكْرٍ[٥]... وقول ابن عباس إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب الكتاب، يقتضي أن هذا الحائل كان رزية، وهو رزية في حق من

(١) سورة المائدة الآية (٦٧).

(٢) سورة المائدة الآية (٣).

(٣) أخرجه البخاري ك: المغازي، باب:مرض النبي ﷺ ووفاته ح:٤١٦٩.

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه ١/ ٢٦٧ برقم:٦٥.

(٥) أخرجه البخاري ك: الأحكام، باب: الاستخلاف ح:٦٧٩١، ومسلم ك: فضائل الصحاب، باب: فضائل أبي بكر، ح:٢٣٨٧.

شك في خلافة الصديق أو اشتبه عليه الأمر، فإنه لو كان هناك كتاب لزال هذا الشك،فأما من علم أن خلافته حق فلا رزية في حقه ولله الحمد»[١].

قال أبو محمد بن حزم (٤٥٦هـ):«فصح أن ذلك الكتاب كان في استخلاف أبي بكر لئلا يقع ضلال في الأمة بعده ﷺ فإن ذكر ذاكر معنى ما روي عن عائشة إذ سئلت من كان رسول الله مستخلفا لو استخلف فإنما معناه لو كتب الكتاب في ذلك»[٢].

قال ابن كثير(٧٧٤هـ) والنقل بتصرف:«وهذا الحديث مما قد توهم به بعض الأغبياء من أهل البدع، كل مدع أنه كان يريد أن يكتب في ذلك الكتاب ما يرمون إليه من مقالاتهم، وهذا هو التمسك بالمتشابه وترك المحكم.

وأهل السنة يأخذون بالمحكم ويردون ما تشابه إليه، وهذه طريقة الراسخين في العلم كما وصفهم الله عز وجل في كتابه.

وهذا الموضع مما زل فيه أقدام كثير من أهل الضلالات، وأما أهل السنة فليس لهم مذهب إلا إتباع الحق يدورون معه كيفما دار.

وهذا الذي كان يريد عليه الصلاة والسلام أن يكتبه قد جاء في الأحاديث الصحيحة التصريح بكشف المراد منه.

---

(١) منهاج السنة ٦/ ٢٣.

(٢) الإحكام ٧/ ٤٢٥.

فإنه قد قال الإمام أحمد: حدثنا مؤمل، حدثنا نافع، عن ابن عمرو، حدثنا ابن أبى مليكة، عن عائشة، قالت: لما كان وجع رسول الله ﷺ الذي قبض فيه قال: «ادعوا لي أبا بكر وابنه لكي لا يطمع في أمر أبى بكر طامع ولا يتمناه متمن.

ثم قال: يأبى الله ذلك والمؤمنون، مرتين.

قالت عائشة: فأبى الله ذلك والمؤمنون انفرد به أحمد من هذا الوجه»[1].

ويقال كذلك: إن هذه الرواية لا توجد في كتب المخالفين للسنة، وعمدتهم في هذا الاعتماد على الروايات في دواوين السنة، فكيف يعتمدون على ما يعتقدون عدم صحته.

(١) السيرة النبوية ٤/ ٤٥٢

المطلب الثالث:حديث المنزلة:

حديث المنزلة: وهو ما روى البخاري من حديث إبراهيم بن سعْدٍ عن أبيه ﷺ قال: قال النبي ﷺ:(لِعلِيٍّ أَمَا ترْضَى أنْ تكُونَ منِّي بِمنْزِلَةِ هارُونَ من مُوسى إلا أَنَّهُ ليس نَبيٌّ بَعْدي)(١).

وقد استدل بهذا الحديث على خلافة علي ﷺ وأنه أحق بها من غيره من الصحابة بهذا النص لدلالة ظاهر اللفظ وأن ذلك يقتضي- أفضلية علي ﷺ واستحقاقه للخلافة بعده(٢).

والجواب عن هذا الحديث:

على قاعدة رد المتشابه إلى المحكم، أن هذا المعنى الذي ذهبتم إليه من المتشابه الذي يرد إلى المحكم، والمحكم أن أفضل الصحابة بعد النبي ﷺ هو أبو بكر ﷺ بالنصوص التي وردت من الصحابة في بيان فضله على غيره ومنها ما ورد عن علي ﷺ ومنها: الحديث المتقدم وفيه: عن محمد بن الحَنَفِيِّة قال: قلت: لِأَبِي أَيُّ الناس خَيْرٌ بَعْدَ رسول اللهِ ﷺ ؟ قال: أبو بَكْرٍ، قلت: ثُمَّ من قال: ثُمَّ عُمَرُ، وَخَشِيتُ أَنْ يَقُولَ عُثْمَانُ،قلت: ثُمَّ أنت؟ قال: ما أنا إلا رَجُلٌ من الْمُسْلِمِينَ(٣).

---

(١) أخرجه البخاري ك: المناقب، باب: مناقب علي ﷺ ح:٣٥٠٣،ومسلم ك: فضائل الصحابة، باب: فضائل علي ﷺ، ح:٢٤٠٤ كلهم من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ .

(٢) ينظر: غاية المرام وحجة الخصام في تعيين الإمام من طريق الخاص والعام، لهاشم البحراني (٧٠) مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، والشافي في الإمامة للشريف المرتضي، ٣/ ٨،مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

(٣) سبق تخريجه.

وأحاديث تقديم أبي بكر ﷺ للإمامة دليل من أدلة أفضليته على غيره من أصحاب النبي ﷺ، قال النووي بعد أن أورد حديث تقدمه ﷺ للإمامة بالناس: «وفيه فضيلة أبي بكر الصديق ﷺ وترجيحه على جميع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وتفضيله، وتنبيه على أنه أحق بخلافة رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيره، ومنها أن الإمام إذا عرض له عذر عن حضور الجماعة استخلف من يصلي بهم وأنه لا يستخلف إلا أفضلهم..»[1].

وأفضلية أبو بكر على غيره من أصحاب النبي ﷺ بلغت حد التواتر ووقع إجماع الصحابة على ذلك[2].

ولهذا الأصل يشير الجويني (٤٧٨هـ) بعد أن أورد هذا الحديث فقال: «فإذا جرى الكلام في معرض الاستعجام والاستبهام لم يسع الاعتصام به في مجتهدات الأحكام فكيف الظن بنصب الإمام وهو شوف الأنام وأحق ما يعلق بتحقيقه الاهتمام.. »[3].

أما الأجوبة المتعددة على هذا الحديث فمنها:

الأول: أن هذا الحديث ورد لسبب كما أخرج مسلم في صحيحه عن بكَيْرِ بن مسْمَارٍ عن عَامرِ بن سَعدِ بن أبي وقَّاصٍ عن أبيه قال أمَرَ معَاوِيَةُ بن أبي سفْيَانَ سَعدًا فقال ما منَعَكَ أن تَسبَّ أبَا التّرَابِ فقال أمَّا ما ذَكَرتُ ثلَاثًا قَالهَنَّ له

(١) شرح النووي على مسلم ٤/ ١٣٧.
(٢) ينظر: شرح مختصر الروضة ٢/ ٩٩ للطوفي.
(٣) غياث الأمم ١/ ٣١.

رسول اللهّ ﷺ فلَنْ اسبه لان تَكونَ لي وَاحدَةٌ مِنْهنَّ أحَبُّ الي من حمْرِ النّعَمِ سمعت رَسولَ اللهّ ﷺ يقول له خلَّفَهُ في بَعضِ مَغَازيهِ فقال له عَليٌّ يا رَسولَ اللهّ خَلَّفْتَني مع النّسَاءِ وَالصّبْيَانِ فقال له رسول اللهّ ﷺ أمَا تَرضَى ان تَكونَ منِّي بمَنْزِلَةِ هَارونَ من موسَى الا انه لا نبُوَّةَ بَعْدي...[1].

الجواب الثاني: أن تخصيص علي ﷺ هنا لا يقتضي المشابه من كل وجه بل بحسب السياق، وهو مفهوم لقب ومفهوم اللقب من أضعف المفاهيم عند الأصوليين.

قال ابن تيمية: «وقول القائل هذا بمنزلة هذا و هذا مثل هذا هو كتشبيه الشيء بالشيء و تشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دل عليه السياق لا يقتضي المساواة في كل شيء..».

وتخصيصه لعلي بالذكر هنا هو مفهوم اللقب، وهو نوعان: لقب هو جنس، ولقب يجري مجرى العلم مثل زيد و أنت، وهذا المفهوم اضعف المفاهيم،و لهذا كان جماهير أهل الأصول و الفقه على أنه لا يحتج به، فإذا قال: محمد رسول الله لم يكن هذا نفيا للرسالة عن غيره، لكن إذا كان في سياق الكلام ما يقتضي التخصيص فإنه يحتج به على الصحيح،كقوله:﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ﴾[2] و قوله:﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾[3]و أما إذا كان التخصيص لسبب يقتضيه فلا

(١) سبق تخريجه.

(٢) سورة الأنبياء الآية (٧٩).

(٣) سورة المطففين الآية (١٥).

يحتج به باتفاق الناس، فهذا من ذلك فإنه إنما خص علياً بالذكر لأنه خرج إليه يبكي و يشتكي تخليفه مع النساء و الصبيان..»[١].

قال الباقلاني (٤٠٢هـ): «أي إنك أخي لأبي وأمي لا أنك تخلفني بعد موتي ؛ لأن هذه منزلة لم تكن لهارون من موسى، فثبت أنه إنما أراد خليفتي على أهلي وعلى المدينة عند توجهي إلى هذه الغزوة، كما خلف موسى أخوه هارون في قومه عند توجهه لكلام ربه»[٢].

قال ابن حزم في الجواب عن هذا الحديث:«وهذا لا يوجب له فضلاً على من سواه ولا استحقاق الإمامة بعده عليه السلام ؛ لأن هارون لم يل أمر نبي إسرائيل بعد موسى عليهما السلام، وإنما ولي الأمر بعد موسى عليه السلام يوشع بن نون فتى موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليهما السلام،كما ولي الأمر بعد رسول الله ﷺ صاحبه في الغار الذي سافر معه إلى المدينة، وإذا لم يكن علي نبيا كما كان هارون نبيا، ولا كان هارون خليفة بعد موت موسى على بني إسرائيل، فقد صح أن كونه ﷺ بمنزلة هارون من موسى إنما هو في القرابة فقط، وأيضا: فإنما قال له رسول الله ﷺ هذا القول إذا استخلفه على المدينة في غزوة تبوك فقال المنافقون: استقله فخلفه، فلحق علي برسول الله ﷺ فشكى ذلك إليه، فقال له رسول الله ﷺ حينئذ:«أنت مني بمنزلة هارون من موسى»، يريد عليه السلام أنه استخلفه على المدينة مختارا استخلافه، كما

(١) منهاج السنة النبوية ٧/ ٢٣٠-٢٣٣.

(٢) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل١/ ٤٥٨.

استخلف موسى عليه السلام هارون عليه السلام أيضا مختارا لاستخلافه ثم قد استخلف عليه السلام قبل تبوك وبعد تبوك على المدينة في أسفاره رجالا سوى علي رضي الله عنه فصح أن هذا الاستخلاف لا يوجب لعلي فضلا على غيره ولا ولاية الأمر بعده كما لم يوجب ذلك لغيره من المستخلفين»[١].

الجواب الثالث: أن هذا الحديث غاية ما فيه الإشارة إلى إمامته، وهذه الإشارة عارضها نصوص كثيرة فيه الدلالة على أن هذا الظاهر المحتمل غير مراد، بل ويحتمل التأويل، والدليل إذا ورد إليه الاحتمال سقط به الاستدلال[٢].

قال العمراني(٥٥٨ه):«إن هذا ليس بنص على إمامته، لأن النص ما لا يحتمل التأويل»[٣].

الجواب الرابع: أن غاية ما في هذا الدليل النص على إمامة علي ﷺ لكن لا يدل على نفي إمامة غيره من أصحاب النبي ﷺ .

قال الألوسي(١٣٤٢ه): «ولو تنزلنا من هذا كله قلنا: أين الدلالة على نفي إمامة الثلاثة ليثبت المدعى ؟ غاية ما يثبته الحديث الاستحقاق ولو في وقت من الأوقات، وهو عين مذهب أهل السنة، فالتقريب غير تام»[٤].

---

(١) االفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/ ٧٨

(٢) ينظر في تفصيل هذه القاعدة الأصولية: أنوار البروق في أنواق الفروق مع الهوامش ٢/ ١٥٤، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/ ١٧١

(٣) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار٣/ ٨٦٥

(٤) صب العذاب على من سب الأصحاب ١/ ١٩٢

الجواب الخامس: أن الظاهر من دلالة الحديث النص على خلافة علي ﷺ للنبي ﷺ في المدينة على أهله وماله، وهذه الخلافة كانت لغير علي ﷺ قطعاً، ولم يختصا به دون غيره[١]، فقد خلف على المدينة من هو دونه منزلة، ولم يقل أحد منهم أنه بتخليف رسول ﷺ له استحق الخلافة بعده، والقياس بينه وبين هارون منتقض بأن هارون مات قبل موسى.

قال ملا القاري (١٠١٤هـ):«والمستدل بهذا الحديث على أن الخلافة كانت له بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم زائغ عن منهج الصواب، فإن الخلافة في الأهل في حياته لا تقتضي الخلافة في الأمة بعد مماته، والمقايسة التي تمسكوا بها تنتقض عليهم بموت هارون قبل موسى عليهما السلام»[٢].

(١) ينظر أسماء من خلفهم النبي ﷺ: إمتاع الأسماع بما للنبى من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع للمقريزي ٩/ ٢٢٧.

(٢) مرقاة المفاتيح١١/ ٢٤٠ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، اسم المؤلف: علي بن سلطان محمد القاري، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: جمال عيتاني.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذا البحث المختصر في الدفاع عن علاقة النبي ﷺ بخلفائه الراشدين رضي الله عنهم أجمعين، وقد خلصت في هذا البحث إلى نتائج مهمة وهي:

أولاً: أن المحكم من النصوص هو ما لا يقبل التأويل واضح المعنى والدلالة.

ثانياً: أن المتشابه هو ما يخفى معناه ويشتبه، وهذا الاشتباه قد يكون على البعض دون البعض.

ثالثاً: أن طريقة أهل السنة والجماعة رد المتشابه إلى المحكم بمعنى أن الأصل هو المحكم والمتشابه فرع، فيستمسكون بالمحكم كما أمر الله، لأنه أصل الكتاب كما قال تعالى: (هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ).

رابعاً: أن أهل الأهواء هم الذين يتبعون المتشابه ويعرضون عن المحكم، وهم من سماهم الله بقوله:(فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ).

خامساً: من خلال الدراسة التطبيقية للثلاثة أحاديث استدل بها المخالفون، تبين أن النصوص تتألف ولا تتعارض بل يصدق بعضها بعضاً، والمتشابه من النصوص يرد إلى المحكم إذا لم يتم الجمع بينهما، وأهل العلم اجتهدوا في الجمع

وبيان أن النصوص التي ظاهرها التعارض إنما هو في ذهن المكلف، وأما النصوص فإنها لا تتعارض بحمد الله.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

مراجع البحث

١. أحكام القرآن، اسم المؤلف: أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٥، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي.

٢. أضواء على عقائد الشيعة الإمامية وتاريخهم، اسم المؤلف: جعفر السبحاني.

٣. إعلام الموقعين عن رب العالمين، اسم المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٩٧٣، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.

٤. إمتاع الأسماع بما للنبى ﷺ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، اسم المؤلف: تقى الدين أحمد بن على المقريزى، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٠-١٩٩٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسى.

٥. الإنتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، اسم المؤلف: يحيى بن أبي الخير العمراني، دار النشر: أضواء السلف - الرياض - ١٩٩٩م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف.

٦. البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود، (١٤٠٧هـ)، معالم التنزيل، بيروت، دار المعرفة، ١/ ٢٧٩.

٧. تاج العروس من جواهر القاموس، اسم المؤلف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار النشر: دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.

٨. تفسير القرآن، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، دار النشر: المكتبة العصرية – صيدا، تحقيق: أسعد محمد الطيب

٩. تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، اسم المؤلف: محمد بن الطيب الباقلاني، دار النشر: مؤسسة الكتب الثقافية – لبنان – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر.

١٠. تهذيب اللغة، اسم المؤلف: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عوض مرعب.

١١. حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج (لزكريا الأنصاري)، اسم المؤلف: سليمان الجمل، دار النشر: دار الفكر – بيروت – بلا، الطبعة: بلا، تحقيق: بلا

١٢. حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج (لزكريا الأنصاري)، اسم المؤلف: سليمان الجمل، دار النشر: دار الفكر – بيروت – بلا، الطبعة: بلا، تحقيق: بلا.

١٣. الرد على الزنادقة والجهمية، اسم المؤلف: أحمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله، دار النشر: المطبعة السلفية – القاهرة – ١٣٩٣، تحقيق: محمد حسن

راشد.

١٤. الزركشي: بدر الدين، (١٩٧٢)، البرهان في علوم القرآن للإمام، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، طبعة دار المعرفة، ١/ ١١٢.

١٥. سنن ابن ماجه، حققه ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة مصورة، دار الفكر.

١٦. سنن ابن ماجه، حققه ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة مصورة، دار الفكر.

١٧. سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت.

١٨. سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت.

١٩. سنن البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الباز، مكة المكرمة،، ١٤١٤هـ.

٢٠. سنن البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

٢١. سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر ج (١-٢)، ج (٣) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج(٤-٥) تحقيق: إبراهيم عطوة عوض.

٢٢. سنن الدارقطني مع التعليق المغني، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي،

صححه: عبد الله هاشم اليماني، ط المدينة النبوية ١٣٨٦هـ. د

٢٣. سنن الدارمي، تحقيق: فؤاد زمرلي وخالد السبع، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٤. السنن الكبرى للبيهقي، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ

٢٥. سنن النسائي، ترقيم: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بيروت الطبعة الأولى.

٢٦. السيرة النبوية لابن كثير، اسم المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، دار النشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - ١٣٩٦-١٩٧١، الطبعة:، تحقيق: مصطفى عبد الواحد ،

٢٧. السيوطي: جلال الدين،، الإتقان في علوم القرآن، القاهرة، طبعة مصطفي البابى الحلبي، ٣/ ٣٩٠،

٢٨. الشافي في الإمامة للشريف المرتضي،،مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢٩. شرح مختصر الروضة، اسم المؤلف: سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين، دار النشر: مؤسسة الرسالة - - ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي.

٣٠. شرح مشكل الآثار، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ

٣١. صب العذاب على من سب الأصحاب، اسم المؤلف: العلامة أبي المعالي محمود شكري الألوسي، دار النشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض - ١٤١٧-١٩٩٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله البخاري.

٣٢. صحيح ابن حبان (الإحسان بترتيب صحيح بن حبان) ترتيب علاء الدين الفارسي، تحقيق: كمال الحوت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٣. صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت، ١٣٩٠هـ.

٣٤. صحيح الإمام البخاري رقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، طبع مع فتح الباري، المطبعة السلفية، القاهرة.

٣٥. صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.

٣٦. صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ.

٣٧. صحيح بن حبان (الإحسان بترتيب صحيح بن حبان) ترتيب علاء الدين الفارسي، تحقيق: كمال الحوت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٨. غاية المرام وحجة الخصام في تعيين الإمام من طريق الخاص والعام، لهاشم البحراني مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٣٩. غياث الأمم والتياث الظلم، اسم المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن

يوسف الجويني أبو المعالي، دار النشر: دار الدعوة - الاسكندرية - ١٩٧٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم، د. مصطفى حلمي.

٤٠. الفراهيدي: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، نشر دار ومكتبة الهلال .

٤١. الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق (مع الهوامش)، اسم المؤلف: أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: خليل المنصور.

٤٢. الفصل في الملل والأهواء والنحل، اسم المؤلف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الطاهري أبو محمد، دار النشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.

٤٣. لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار النشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى.

٤٤. المحكم والمتشابه في التكفير والجهاد، محمد بازمول ٧.

٤٥. المحيط في اللغة، اسم المؤلف: الصاحب الكافي الكفاة أب القاسم إسماعيل ابن عباد بن العباس بن أحمد بن إدريس الطالقاني، دار النشر: عالم الكتب - بيروت / لبنان - ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين.

٤٦. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، اسم المؤلف: علي بن سلطان محمد القاري، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢هـ -

٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: جمال عيتاني.

٤٧. مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت، غير مؤرخة.

٤٨. مسند أبي يعلى الموصلي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى.

٤٩. مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة الأولى، ١٤١٢هـ.

٥٠. مسند الإمام أحمد، مؤسسة قرطبة، مصر، غير مؤرخة.

٥١. مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ه.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
معنى المحكم والمتشابه	٦
المحكم والمتشابه لغة واصطلاحاً	٦
منهج أهل السنة في التعامل مع المحكم والمتشابه	١٠
المبحث الثاني: نماذج تطبيقية على المحكم والمتشابه	١٤
حديث الذود عن الحوض	١٤
حديث رزية الخميس	١٩
حديث المنزلة	٢٣